

بيانات الاتصالات



- طلبات الخدمات الهااتفية التي تقدّم بها المشتركون مع تفاصيلها.

اتفاق ريفي فيلتمان

إضافة إلى ذلك، فإن بعض الطلبات التي تقدّم بها مكتب المدعي العام الدولي إلى السلطات اللبنانية تتضمّن الحصول على المعلومات ذاتها التي كان الأميركيون قد طلبوها من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وهي القضية التي أثار جدلاً واسعاً في لبنان في آذار 2010، على خلفية ما بات يُعرف بـ«اتفاق ريفي - فيلتمان»، أي الاتفاقية الأمنية المعقودة بين الحكومتين اللبنانية والأميركية عام 2007.

وتتضمّن هذه المعلومات جميع المعطيات المتعلقة بمواقع أعمدة بث الهاتف الخليوي وتفصيلها التقنية ومواصفاتها ورموز التشفير الخاصة بها.

وقبل استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري، وردت إلى وزارة الاتصالات رسالة من مكتب المدعي العام الدولي يطلب فيها الأخير الحصول على البيانات المذكورة أعلاه، والمسجلة منذ بداية عام 2004، على أن تكون معدة في «نسخة ذهبية» (هكذا وردت في رسالة بلمار التي تحمل الرقم التسلسلي 2010/LEB/JoB/RFA0533، على سبيل المثال). والمقصود بعبارة «النسخة الذهبية»،

بحسب معنيين بقطاع الاتصالات، أنّ مكتب المدعي العام يريد الحصول على نسخة من البيانات موهورة بتوقيع وختم المسؤولين اللبنانيين المعنيين، وعلى إفادة تثبت أن البيانات المطلوبة أخذت من مصدرها الأصلي من دون أي تعديل أو تحوير أو تغيير. والهدف من ذلك هو تمكين مكتب المدعي العام من تقديم هذه البيانات إلى المحكمة كدليل أصلي.

وبما أن طلب مكتب بلمار تطبّب الحصول على بيانات جميع المشتركين، وبينهم الرؤساء والوزراء والنواب، فإن وزير الاتصالات شربل نحاس رفع الأمر إلى «مقام مجلس الوزراء»، طالباً اتخاذ القرار المناسب في المجلس، وبخاصة أن القانون اللبناني يحمي البيانات الهاتفية الخاصة بهواتف الرؤساء والنواب والوزراء.

بالتزامن مع ذلك، دخلت البلاد في «عطلة» شهود الزور، ثم استقالة الحكومة وتحولها إلى حكومة تصريف أعمال، لكن الرئيس الحريري، بحسب مصادر مطلعة على الملف، رد على نحاس برأي يقول فيه إنه يوافق على إعطاء مكتب المدعي العام كل ما يريده. وبناءً على ذلك، رد نحاس بما مفاده أنه طلب عرض الملف على مجلس الوزراء، لا على رئيسه. وبناءً على ذلك، لا تزال القضية عالقة. فوزير الاتصالات شربل نحاس يرفض تلبية طلب فيه مخالفة للقانون، وهو لا يزال ينتظر قراراً حكومياً بذلك، لمعرفة كيفية التصرف مع الطلبات الأمامية.

وذكرت مصادر معنية بالملف لـ«الأخبار» أن مسؤولين قضائيين ووزراء من فريق 14 آذار اتصلوا بالوزير شربل نحاس «ناصحين» إياه بتلبية ما ورد في طلب المدعي العام الدولي، إلا أن نحاس اعتذر منهم. وبناءً على ذلك، طلب رئيس الجمهورية ميشال سليمان لقاء نحاس اليوم، للبحث معه في هذه القضية. فهل يأخذ الرئيس على عاتقه هذه المخالفة القانونية، أم سينتظر انعقاد مجلس للوزراء كامل الصلاحيات؟

مخالفة قانونية

ثمة رأي قانوني وازن في لبنان يرى أن تزويد مكتب المدعي العام الدولي كامل بيانات الاتصالات يُعدّ أمراً مخالفاً للقانون والدستور. فمذكّرة التفاهم الموقعة بين وزير العدل اللبناني ومكتب المدعي العام الدولي تنص على «ضمان الحكومة اللبنانية أن يكون مكتب المدعي العام حراً من أي تدخلات خلال قيامه بتحقيقاته في لبنان، وأن تقدّم كل المساعدة الضرورية له من أجل تحقيق تفويضه، وذلك يشمل تقديم كل الوثائق والإفادات والمعلومات المادية والأدلة التي هي بحوزة الأجهزة والإدارات والمؤسسات اللبنانية، في القضايا التي لها صلة بتفويض المحكمة (...)».

ورغم ما تقدّم فإن قانونيين لبنانيين يرون أن تسليم كامل بيانات الاتصالات والمعلومات الخاصة بجميع اللبنانيين المشتركين في الهاتف الخليوي يخالف الدستور اللبناني، ولا سيما مقدمته التي تنص على صون الحريات العامة، والحقوق الأساسية للفرد، وبخاصة أن قانون التنصت (قانون اعتراض المخابرات) يمنح الأجهزة الأمنية حق التنصت على مخابرات محددة بإذن السلطات القضائية، وفي قضايا محددة. ويرى هؤلاء القانونيون أنّ ما يوجد التشدد في هذه المسألة هو أن التسريبات التي حصلت من مكتب المدعي العام الدولي تظهر أنه «غير قادر على حماية المعلومات التي في حوزته، وبالتالي، ينبغي أن يكون الجانب اللبناني أكثر حرصاً على أي معلومة أو دليل يسلم إليه».

ابراهيم الامين

6 أسباب لتأخير تأليف الحكومة

ثمة تساؤلات كثيرة بشأن حقيقة الأسباب التي تقف خلف تأخير إعلان الحكومة الجديدة، بين قائل إن الأمر يرتبط بخلافات تتركز بين الرئيس المكلف نجيب ميقاتي والعماد ميشال عون، أو أنّ رئيس الجمهورية ميشال سليمان يريد حصة وإلا فلن يوقع مرسوم التأليف، أو أنّ النائب وليد جنبلاط مصر على حصة تشمل كل الطوائف، أو أنّ الرئيس نبيه بري يصر على أسماء معينة لا تناسب الآخرين، مروراً بالكلام عن أنّ فريق الأكثرية الجديدة ينتظر صدور القرار الاتهامي حتى يعرف كيف ستكون خطة العمل، وبالتالي أي حكومة يجب أن تكون، أو انتظار فريق 14 آذار حتى ينتهي من احتفالاته وبياناته وإعلان خطته وتنظيم حشده، وصولاً إلى الكلام عن واقع إقليمي ودولي يحول الآن دون قيام مظلة خارجية اعتادتها الحكومات في لبنان، وأن الجميع ينتظر استئناف التواصل السوري - السعودي أو السوري - الأميركي، أو انتظار ما سترسو عليه الخريطة السياسية للنظام العربي في ضوء المتغيرات القائمة والمفتوحة على احتمالات غير محسوبة من جانب أحد.

في المحصلة، ثمة نتيجة واحدة، وهي أنّ الحكومة لم تنزّل النور بعد، وأنّ النقاش القائم بين الجهات المعنية انتهى حتى أول من أمس إلى الآتي:

أولاً: لم يبت الرئيس المكلف حتى الآن شكل الحكومة وعددها وطريقة توزيع الحقائق، لكنه بات الآن في أجواء مطالب جميع الأطراف، وهو صار أكثر حرية بعدما تبلغ قبل أيام أن كل قوى 14 آذار لا تريد المشاركة في الحكومة، بما في ذلك شخصيات كانت تدرس الأمر.

ثانياً: لا يبدو أنّ الرئيس المكلف في وارد الكشف عن أوراقه الآن، بل هو أقرب إلى تكتيك يدفعه إلى رد الأوراق صوب صدره، واستخدام عينيه في النظر إلى بقية اللاعبين، علماً بأنّ أبرز اللاعبين، أي العماد عون، كان الأكثر صراحة معه. ومنذ الاجتماع الأول بينهما قال له: أنت الآن رئيس مكلف تأليف الحكومة، وأنا رئيس أكبر كتلة نيابية من الفريق الذي منحت الثقة. تعال نتحدث بصراحة عن كل شيء، وأنا سأقول لك موقفي بوضوح، ومن دون مواربة. ورغم جلسات الحوار التي جرت بين الرجلين، أو مع موفد عون، الوزير جبران باسيل، لم يعط الرئيس ميقاتي موقفاً نهائياً من مسألة الحصة التي يطالب بها عون وكذلك بشأن الحقائق.

ثالثاً: سمع الرئيس المكلف كلاماً واضحاً من الرئيس بري عمّا يريده الأخير. وتفاهم معه على عدم الاستعجال في تسمية المرشح لمنصب وزير الخارجية، وقد وافق بري على ذلك، بينما كان النائب جنبلاط صريحاً في مطالبته بتوزير النائب علاء الدين ترو إلى جانب حصته من الدروز، فيما لا يواجه الرئيس المكلف أية مشكلة من هذا النوع مع حزب الله، لكنه يحتاج إلى الحزب في مفاوضات مع عون، وبشأن حصة رئيس الجمهورية، والواضح أنّ قيادة حزب الله التي تدعم مطالب العماد عون، لم تدخل في نقاش حاسم مع أحد، لا مع عون ولا مع ميقاتي.

رابعاً: تسعى سوريا إلى إبراز موقف حيادي، لكن الرئيس بشار الأسد، الذي أبلغ من يهيمه الأمر أنه ليس في وارد الضغط على أحد، وخصوصاً على حليفه الرئيسيين حزب الله وعون، لم يقل كلمة حاسمة في الموضوع، كأنه يعطي المفاوضات مداها، حتى إذا تطلب الأمر تدخلاً يأتي في اللحظة المناسبة.

خامساً: سمع الرئيس المكلف كلاماً واضحاً من قسم أساسي من القيادة السعودية، يتمنى له التوفيق، ولا يدعوه إلى الانسحاب، حتى إن الرئيس سعد الحريري لم يقل كلاماً مخالفاً، وإن كان هو وآخرون من قادة 14 آذار يرون أنّ موقف المملكة النهائي لم يتبلور بعد، كما أنّ الرئيس المكلف بادر إلى تواصل تقليدي مع جهات خارجية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأميركية. وزيارة ابن أخيه عزمي طه ميقاتي إلى الولايات المتحدة جرت بالاتفاق مع السفارة الأميركية في بيروت، وقد تولت السفارة كونيلى تنسيق المواعيد، لكن من الواضح أنّ الرئيس الفعلي لفريق 14 آذار، السفير جيفري فيلتمان، كان له موقفه من الأمر، فعمل على حصر اتصالات ميقاتي الموفد، ثم تولى هو وفريق الحريري تسريب معلومات إلى جريدة «الحياة» من النوع الذي يشبه أخبار صحف المنوعات، مع العلم بأنّ في فرنسا مناخاً مختلفاً عما يعتقده فريق 14 آذار.

سادساً: يهتم الرئيس المكلف بتأليف الحكومة وفق استراتيجية قد يظهر فيها بعض التناقض مع آخرين من الفريق نفسه. وثمة مساحة لم يتم تجسيرها بعد بين المنطق القائل باستغلال هذه الفرصة المحلية والعربية والدولية والسير في حكومة تلغي لعبة الابتزاز القائمة من فريق 14 آذار، ومنطق يدعو إلى عدم التسرع وإلى الأخذ بالاعتبار حاجة الرئيس المكلف كما فريق الأكثرية الجديدة إلى آليات عمل لسحب جزء من البساط من تحت أقدام سعد الحريري نفسه والآخرين من قوى 14 آذار، وبالتالي فإن نقاشاً إضافياً يفترض أن يدور بين هذه القوى لبت هذا الأمر، وهو ما قد يتطلب النظرة إلى المسرح الخارجي، حيث تبرز تقديرات متفاوتة بشأن الحراك الإقليمي والدولي الخاص بلبنان.

يبقى أنه بخلاف توقعات كثيرين، فإن ملف المحكمة الدولية والقرار الاتهامي ليس نقطة نقاش بين هذه القوى، وثمة تفاهم واضح على آليات عمل تتيح مواجهة ما يخطط له في لاهي وعواصم أخرى. وهي آليات تستسلم عمل الرئيس المكلف، علماً بأنّ الحريري نفسه كان قد وفر عليه الكثير في المفاوضات التي جرت في إطار المسعى السوري - السعودي المعطل.

المشترك بين المعنيين هو عدم الاستعجال ولو أن الكل صار يعرف مطالب الكل